

Distr.: General
19 September 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والخمسون

12 أيلول/سبتمبر - 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022

البنادان 2 و10 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام
المساعدة التقنية وبناء القدرات

تنفيذ برامج المساعدة التقنية المقدمة إلى اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها جميع أطراف النزاع في اليمن

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*

موجز

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن الدعم الذي قدمته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية إلى اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها جميع أطراف النزاع في اليمن (اللجنة الوطنية للتحقيق) منذ اعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان 21/48 في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

ويقدم المفوض السامي في هذا التقرير معلومات مستكملة عن ولاية اللجنة الوطنية للتحقيق وتكوينها وأمانتها ومواردها، وعن التقدم الذي أحرزته والتحديات التي لا تزال تواجهها في تنفيذ ولايتها. وعلاوة على ذلك، يقدم المفوض السامي توصيات يتعين على جميع الجهات المعنية تنفيذها.

* قُدِّم هذا التقرير بعد الموعد المحدد لتضمينه أحدث المعلومات.



أولاً- مقدمة

- 1- يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 21/48، الذي طلب فيه المجلس إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يواصل تقديم دعم قوي إلى حكومة اليمن في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية، وتقديم الدعم التقني واللوجستي اللازم إلى اللجنة الوطنية للتحقيق، لكي تتمكن من مواصلة التحقيقات، بما يتماشى مع المعايير الدولية، في ادعاءات الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها جميع أطراف النزاع في اليمن. وفي ذلك القرار أيضاً، طلب المجلس إلى المفوض السامي أن يقدم إليه، في دورته الحادية والخمسين، تقريراً كتابياً عن تنفيذ هذه المساعدة التقنية.
- 2- ويقدم المفوض السامي في هذا التقرير معلومات مستكملة عن ولاية وتكوين اللجنة الوطنية للتحقيق، التي باشرت عملها في تشرين الأول/أكتوبر 2015، ويقدم أيضاً لمحة عامة عن الدعم الذي قدمته المفوضية في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية إلى اللجنة الوطنية للتحقيق في الفترة من أيلول/سبتمبر 2021 إلى آب/أغسطس 2022. ولا يزال عدد من الأنشطة التي كانت مقررة للفترة المشمولة بالتقرير تنتظر التنفيذ، بسبب العقبات التي حالت دون التوظيف والتخطيط لتنظيم مناسبات داخل البلد أو خارجه.
- 3- وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع التقارير السابقة التي قدمها المفوض السامي/المفوضة السامية إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في اليمن⁽¹⁾، والتي تضمنت معلومات عن الدعم الذي قدمته المفوضية في مجالي المساعدة التقنية وبناء القدرات إلى اللجنة الوطنية للتحقيق.

ثانياً- اللجنة الوطنية للتحقيق

ألف- الولاية

- 4- أُنشئت اللجنة الوطنية للتحقيق بموجب المرسوم الرئاسي رقم 140 لعام 2012، الذي أُسندت إليها بمقتضاه مهمة التحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي وقعت منذ عام 2011، وفي الشكاوى الفردية والجماعية الواردة بشأنها وتحديد هوية مرتكبيها. كما أُسندت إليها صلاحية استدعاء أي شخص للاستماع إلى شهادته والحصول على الوثائق ذات الصلة وغيرها من الأدلة. وقد خضعت ولايتها للتعديل بموجب المراسيم الرئاسية رقم 13 لعام 2015، ورقم 66 ورقم 97 لعام 2016، ورقم 50 لعام 2017، ورقم 30 لعام 2019. ولم يطرأ أي تغيير خلال الفترة المشمولة بالتقرير.
- 5- فعندما أُنشئت اللجنة الوطنية للتحقيق أول مرة في عام 2012، كانت ولايتها التحقيق في انتهاكات القانون الدولي المدعى وقوعها في عام 2011 حصراً، ولكن تنقيح ولايتها قضى بتوسيع المدة الزمنية لتشمل جميع الانتهاكات المدعى وقوعها منذ عام 2011.
- 6- وترفع اللجنة الوطنية للتحقيق تقاريرها مباشرةً إلى رئيس اليمن وإلى مجلس القضاء الأعلى⁽²⁾. وفي تاريخ 7 نيسان/أبريل 2022، كان الرئيس، عبد ربه هادي، قد نقل سلطته إلى مجلس قيادة رئاسي مؤلف من ثمانية أعضاء هم الرئيس، وهو رشاد محمد العليمي، وسبعة نواب للرئيس. ومن المعلوم أن اللجنة الوطنية للتحقيق ترفع تقاريرها حالياً إلى المجلس الجديد.

(1) A/HRC/33/38 وA/HRC/36/33 وA/HRC/39/43 وA/HRC/42/33 وA/HRC/45/57 وA/HRC/48/48.

(2) القرار الجمهوري رقم 50 لعام 2017، المادة 4.

باء - تكوين اللجنة

7- تتألف اللجنة الوطنية للتحقيق من تسعة أعضاء، خمسة ذكور وأربع إناث في الوقت الراهن⁽³⁾. وينتمي أربعة منهم إلى المحافظات الشمالية وخمسة، بمن فيهم الرئيس، إلى المحافظات الجنوبية. وأربعة من أعضاء اللجنة قضاة وثلاثة منهم محامون واثنان أستاذان جامعيان. وبعد انتهاء فترة ولاية المفوضين الحاليين التي تدوم سنتين، في 23 آب/أغسطس 2021، جُددت فترة تعيينهم لمدة عامين من دون إدخال أي تغيير بموجب المرسوم الرئاسي رقم 9 المؤرخ 28 أيلول/سبتمبر 2021. ووجهت بعض الانتقادات تتعلق بسيرة الأعضاء المفوضين، وشمل ذلك كثرة عدد الأشخاص المرتبطين بجهاز القضاء والأشخاص الذين يتمتعون بمصداقية قوية كناشطين في المجتمع المدني.

8- وفي 4 آب/أغسطس 2022، أصدر رئيس مجلس القيادة الرئاسي المرسوم رقم 21، الذي قضى بتبديل مجموع أعضاء مجلس القضاء الأعلى وتعيين قاضية لأول مرة في تاريخ المجلس، وهي صباح أحمد علواني. والسيدة علواني عضوة أيضاً في اللجنة الوطنية للتحقيق. وحتى وقت تقديم هذا التقرير، لم يكن هناك معروفاً متى ستخرج من اللجنة الوطنية لتجنب الوقوع في تضارب المصالح.

جيم - الأمانة العامة

9- يرأس أمانة اللجنة الوطنية للتحقيق أمين عام بالإناث، هو مشدل المشدلي، الذي يتخذ من عدن مقراً له. ولديها مكتب فرعي واحد في تعز. ولا يزال الافتتاح المزمع لمكتب فرعي ثانٍ في مأرب معلقاً.

10- ويتألف فريق التحقيقات من تسعة محققين مساعدين، جميعهم من الذكور. ومن المزمع توظيف الإناث، غير أن الهدف الذي أعلن عنه بشأن تحسين مشاركة المرأة في فريق التحقيقات التابع للأمانة لا يزال قيد الإنجاز. ولا يعمل المراقبون الميدانيون الـ 41 (9 منهم من الإناث) وخمسة متطوعين (اثنان منهم من الإناث) بعقود، ولكن تسدد لهم النفقات؛ وهناك أيضاً خبيران جنائيان وثلاثة خبراء عسكريين (جميعهم من الذكور). ويتمركز سبعة من المحققين المساعدين في عدن واثنان في تعز. وهم يشرفون على عمل المراقبين الميدانيين ويرفعون تقاريرهم إلى الأعضاء، الذين يوقعون على كل ملف من ملفات القضايا ثم يعطي رئيس اللجنة الوطنية للتحقيق الموافقة النهائية ثم تحال الملفات إلى القضاء. وينتشر المراقبون الميدانيون في 19 محافظة من محافظات البلد الإحدى والعشرين وفي أمانة العاصمة. أما المحافظات الثلاث ريمة والمهرة وأرخبيل سقطرى فيغطيها مراقبون يعملون في المحافظات المجاورة.

11- وتتألف الأمانة من 28 موظفاً، 9 منهم من الإناث. ويؤدي موظفو الدعم مهام شتى، بما في ذلك إدارة قواعد البيانات، وشؤون الاتصالات، ودعم تكنولوجيا المعلومات ومهام الإدارة.

دال - الموارد

12- تنص المعايير الدولية على أن تُوفّر للجان التحقيق موارد مالية شفافة لضمان عدم إثارة أي ريب في استقلاليتها⁽⁴⁾. وتنص المادة 6 من المرسوم الرئاسي رقم 140 لعام 2012 بشأن النظام المالي للجنة الوطنية للتحقيق على توفير التمويل اللازم لدعم أنشطة اللجنة من مخصصات الحكومة اليمنية، ومن هبات الحكومات الأخرى والهيئات الدولية لحقوق الإنسان، ومنح الكيانات الأجنبية.

(3) أحمد سعيد المغلحي، حسين عمر المشدلي، جهاد عبدالرسول النجعي، ناصر قاسم العوذلي، حزام محمد علي، صباح أحمد العلواني، إشراق فضل ثابت، ضياء خالد محرز، ومحمد حسين طليان.

(4) المجموعة المستوفاة من المبادئ المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال اتخاذ إجراءات لمكافحة الإفلات من العقاب، المبدأ 11(أ).

13- وعلى غرار السنوات السابقة، لم تتشر اللجنة الوطنية للتحقيق معلومات عن تمويلها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وانتهى في عام 2021 مشروع مولته هولندا لبناء القدرات وتوفير معدات وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات. وفيما عدا المملكة العربية السعودية، لم تعلن أي دولة أخرى عن خطط لتقديم الدعم المالي للجنة الوطنية.

هاء - التقدم المحرز والتحديات التي تعترض اللجنة الوطنية للتحقيق

14- إن اللجنة الوطنية للتحقيق، التي تعمل في بيئة سياسية وأمنية تشهد تطوراً باستمرار - مما يضع تحديات جديدة أمام تنفيذ ولايتها - عازمة على تعزيز مصداقيتها وتحسين شرعيتها. وقد تجلّى ذلك بوجه خاص خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عندما أُعلن الإضراب في جهاز القضاء في معظم المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة أو عندما مُنح هذا الجهاز من مزاولة عمله. فأغلقت مكاتب المدعين العامين بالكامل حتى آب/أغسطس 2021. وخلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير، كانت اللجنة الوطنية هي المؤسسة الوحيدة المعنية بتعزيز المساءلة وإمكانية اللجوء إلى القضاء التي تؤدي وظيفتها في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية. ويُذكر من بين التطورات الإيجابية الأخرى التي طرأت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إعلان بدء هدنة لمدة شهرين، في 2 نيسان/أبريل 2022، توسط فيها المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن بين جميع الأطراف. ومُددت الهدنة بنفس الشروط في 2 حزيران/يونيه و2 آب/أغسطس. وأصدرت اللجنة الوطنية، منذ بداية الهدنة في نيسان/أبريل، بيانات شهرية للإبلاغ عن الخسائر المسجلة، على الرغم من عدم وجود اتفاق بين الأطراف على آلية رسمية لرصد الانتهاكات المحتملة أو الإخلال بشروط الهدنة.

15- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت السلطات الفعلية في صنعاء تمنع اللجنة الوطنية للتحقيق من الوصول الرسمي إلى المناطق التي تسيطر عليها، وتمتّع عن الرد على مراسلاتها. ومع ذلك، يتغاضى عن وجود المراقبين الميدانيين التابعين للجنة الوطنية ونشاطهم في المناطق التي تسيطر عليها السلطات الفعلية. غير أن السلطات الفعلية تحتجز مراقباً ميدانياً منذ 14 تموز/يوليه 2017 من دون محاكمة.

16- وواصل فريق التحقيقات التابع للجنة الوطنية للتحقيق توثيق عدد كبير من الحالات في اليمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير والتحقيق فيها، على الرغم من كثرة التحديات، بما في ذلك محدودية فرص النفاذ إلى الإنترنت، وانقطاع التيار الكهربائي باستمرار، وصعوبات النقل، وخوف المصادر، والتهديدات ومحاولات الترهيب.

17- وأصدرت اللجنة الوطنية للتحقيق تقريرها الدوري التاسع في 8 أيلول/سبتمبر 2021. وهو، على غرار السنوات السابقة، يغطي انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويعرض أمثلة لكل فئة من فئات الانتهاكات ويجمّعها حسب مرتكبيها، الذين يُعرّفون، في بعض الأحيان، بالاسم والوحدة التي ينتمون إليها.

18- وعلى غرار السنوات السابقة، لا تتضمن الحالات تحليلاً مفصلاً للطبيعة المحددة للانتهاكات أو لنوع الانتهاك المرتكب للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني على وجه التحديد. وستستفيد اللجنة الوطنية للتحقيق في هذا المجال، من مشورة خبير قانوني يمول تعيينه بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان 21/48. ولا تتشر اللجنة الوطنية جميع المعلومات فيما يتعلق بتحديد القوات على أرض الميدان وتسلسل القيادة. وقد يكون قرار حجب هذه المعلومات حصيفاً بالنظر إلى البيئة المتقلبة التي تعمل فيها اللجنة.

19- وقد يكون من المفيد للتقرير السنوي تقديم لمحة عامة عن الاتجاهات والتطورات العسكرية والأمنية الرئيسية على أرض الواقع وتقديم معلومات مستكملة عن الحالات التي عولجت في التقارير السابقة، أو خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

20- وبسبب حالة الشلل شبه الكامل التي أصابت جهاز القضاء خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يحرز أي تقدم في النهوض بالمناقشات المتعلقة بإنشاء محكمة متخصصة لاستعراض ملفات القضايا التي أحالتها اللجنة الوطنية للتحقيق إلى مكتب النائب العام على مر السنين. وفي حزيران/يونيه 2022، كانت قد مرت فترة وجيزة على تعيين قاهر مصطفى علي نائباً عاماً جديداً، فعقدت اللجنة الوطنية اجتماعاً معه وشرعت في إجراء مناقشات بشأن القضايا التي تتدرج في إطار المصالح المشتركة. وكان النائب العام الجديد هو أول رئيس للجنة الوطنية، بين عامي 2012 و2017، وهو مطلع على ولايتها والمناقشات المتعلقة بالمساءلة.

21- والعمل مع المجتمع المدني هو عنصر هام من عناصر أنشطة التوعية التي تتفدها اللجنة الوطنية للتحقيق، وقد وصلت عقد اجتماعات وجلسات استماع علنية وخاصة مع المدافعين عن حقوق الإنسان والضحايا والشهود في عدن وخلال زيارتها الميدانية العديدة. وفي عام 2022، وصلت اللجنة الوطنية تعاونها مع المركز الدولي للعدالة الانتقالية لتنظيم أنشطة تدريبية على شبكة الإنترنت. وفي الفترة من 20 إلى 25 آذار/مارس 2022، حضر ثلاثة أعضاء في اللجنة الوطنية (سيدتان ورجل واحد) نشاطاً إقليمياً نظمه المركز بشأن العدالة الانتقالية في الظروف الهشة، وعقد في إسطنبول بتركيا. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان المركز واللجنة الوطنية يضعان اللمسات الأخيرة على تحضير دورة تدريبية بشأن العدالة الانتقالية لجميع المراقبين الميدانيين كان من المقرر عقدها في بيروت في أيلول/سبتمبر. وتتعاون اللجنة الوطنية أيضاً مع نداء جنيف، وهي منظمة غير حكومية، عن طريق تبادل المعلومات عن الحوادث ومرتكبيها ومناقشة المسائل المتعلقة بالمساءلة في قطاع الأمن، ولا سيما في المجالات التي تعمل فيها منظمة نداء جنيف. وعقدت المفوضية واللجنة الوطنية للتحقيق مناقشات أولية حول أفضل السبل الممكنة لمعالجة الثغرات الكبيرة في بناء القدرات التي يعاني منها القضاء اليمني معالجةً تضمن المساواة.

22- وتتيح التقييمات الأخيرة التي شملت نائباً عاماً جديداً، ورئيساً جديداً للمحكمة العليا، وأعضاء آخرين في المجلس الأعلى للقضاء، وإعلان الهدنة فرصاً لتعزيز المناقشات وتوسيعها وضمان إعطاء الأولوية للمساءلة في أي عملية سلام. واتفقت المفوضية واللجنة الوطنية على إجراء تقييمات للاحتياجات وتشجيع الشركاء الدوليين للبلد على تقديم الدعم والموارد لإعادة بناء سيادة القانون في اليمن.

ثالثاً - المساعدة التقنية المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

23- عملاً بقرارات مجلس حقوق الإنسان 31/36 و16/39 و21/39 و21/42 و31/42 و15/45 و26/45 و21/48، وإصابت المفوضية تقديم الدعم إلى اللجنة الوطنية للتحقيق في مجالي المساعدة التقنية وبناء القدرات. وقد استندت المفوضية في تقديم هذا الدعم إلى حوار مستمر لضمان أن تلبى الأنشطة المقترحة للاحتياجات التي أعلن عنها أعضاء اللجنة الوطنية والمحققون المساعدون والمراقبون الميدانيون وموظفو الدعم.

24- واسترشدت المفوضية السامية في أداء الولاية التي أسندتها إليها مجلس حقوق الإنسان بمبادئ الاستقلالية والنزاهة والموضوعية والمصادقية والكفاءة المهنية.

- 25- ومولت المفوضية السامية لحقوق الإنسان تكاليف السفر إلى جنيف لأعضاء اللجنة الوطنية للتحقيق التسعة كافة في الفترة من 13 إلى 21 أيلول/سبتمبر 2021. وبالإضافة إلى عقد اجتماعات وجلسات إحاطة إعلامية مع الدبلوماسيين ومنظمات المجتمع المدني، عقد الأعضاء اجتماعاً رسمياً مع الأعضاء الثلاثة في فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين لمناقشة سبل التعاون. وظلت نتائج تلك المناقشات غير محسومة بعد عدم تجديد مجلس حقوق الإنسان ولاية الفريق في دورته الثامنة والأربعين.
- 26- كما عقد أعضاء اللجنة الوطنية للتحقيق، خلال بعثتهم إلى جنيف، عدة اجتماعات مع موظفي المفوضية العاملين في مجال العدالة الانتقالية والمساءلة، واستمعوا إلى إحاطات إعلامية تتعلق بشأن تجارب بلدان أخرى. وبما أن الأمر يتعلق بمسألة تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للجنة الوطنية، فقد اتفق على دمج الأنشطة المتعلقة بالعدالة الانتقالية في برنامج الأنشطة لعام 2022. غير أن الأحداث التي وقعت في اليمن وكذلك في تونس، وهي الوجهة التي وقع عليها الاختيار لتنظيم نشاط تدريبي محتمل، لم تسمح بتنفيذ الأنشطة المقررة.
- 27- وفي الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر 2021 وتموز/يوليه 2022، عملت المفوضية على إعداد وتنفيذ عدد من الأنشطة التي اتفق عليها من أجل تعزيز القدرة على إجراء التحقيقات والقدرات الفنية للجنة الوطنية للتحقيق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كما في عام 2021، أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ونقص الأموال إلى انخفاض معدل تنفيذ الأنشطة. غير أن العديد من الأنشطة وحركة التعيينات الجارية ستتيح تنفيذ المزيد من الأنشطة قبل نهاية أيلول/سبتمبر 2022.
- 28- وفي الفترة من 1 إلى 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، يسرت المفوضية عقد اجتماع تشاوري في عدن ضم 38 مراقباً ميدانياً لتعزيز القدرة على التعرف على انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالاتفاقيات التي تكون اليمن دولة طرفاً فيها.
- 29- وفي الفترة من 20 إلى 23 آذار/مارس 2022، يسرت المفوضية عقد اجتماع تشاوري في عدن ضم 38 مراقباً ميدانياً لتعزيز المعرفة في مجال القانون الدولي الإنساني والرصد وتطبيقهما على السياق اليمني. وتولى أعضاء اللجنة تدريب المشاركين في هذه الدورات التدريبية.
- 30- ومنذ 1 تموز/يوليه 2022، يتولى خبيران استشاريان وطنيان تقديم التوجيه والدعم الفنيين للجنة الوطنية للتحقيق بشأن الشؤون العسكرية والقانون الدولي. وسيقدم خبير استشاري في القانون الدولي دورة تدريبية للمحققين المساعدين في عدن في أيلول/سبتمبر.
- 31- وسيُرسل موظف لشؤون حقوق الإنسان إلى عدن مؤقتاً في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2022 لتقديم التدريب على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني توثيقاً يراعي الاعتبارات الجنسانية. وسيستهدف التدريب المراقبين الميدانيين والمحققين المساعدين التابعين للجنة الوطنية للتحقيق. وسوف يُدرَّب الأعضاء التسعة أيضاً إذا سمح الوقت بذلك.
- 32- وفي أيلول/سبتمبر 2022، سيقضي استشاري دولي أسبوعين في عدن لتقييم احتياجات اللجنة الوطنية للتحقيق بهدف تطوير نظام متكامل لرصد وتتبع ملفات القضايا التي أحيلت إلى مكتب النائب العام.
- 33- ونتيجة لأنشطة الدعوة التي قامت بها المفوضية، أصدر مرفق العدالة في حالات النزاع والفترات الانتقالية تكليفاً بإجراء دراسة عن سبل دعم اللجنة الوطنية للتحقيق في تصميم نظام للإحالة في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي. ووصفت هذه الخدمة بأنها مهمة بالنسبة للجنة الوطنية غير أنها لا تملك الخبرة والتمويل اللازمين لاستحداثها.
- 34- وكما حدث في عام 2021، سوف يُستخدم رصيد الأموال المخصصة للجنة الوطنية للتحقيق لتغطية تكاليف سفر الأعضاء إلى جنيف لحضور جزء من الدورة الحادية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان.

35- وتبدي المفوضية استعدادها لمواصلة تقديم المساعدة والمشورة الفنية التقنية إلى اللجنة الوطنية للتحقيق، لأغراض منها تعزيز قدرتها على التحقيق في ادعاءات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع أطراف النزاع في اليمن والإبلاغ عنها، وفقاً للمعايير الدولية، وسعيًا إلى إرساء دعائم انتقال إلى السلم والمصالحة قوامه حقوق الإنسان.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

36- إن الهدنة التي جرى التوصل إليها بوساطة الأمم المتحدة وبدأت في 2 نيسان/أبريل 2022 هي إنجاز هش، ولكنه خلّف بالفعل ارتياحاً وأعطى بعض الأمل للعديد من اليمنيين. ولا بد أن تكون اللجنة الوطنية للتحقيق، إلى جانب القضاء اليمني، على استعداد لاتخاذ إجراءات وتلبية التطلعات المتعلقة بإمكانية اللجوء إلى القضاء والمساءلة. وعلى المجتمع الدولي أن يدعم من يرفضون في اليمن صدور عفو آخر من أجل منفعة سياسية، كما حدث في عام 2012.

37- ورغم التحديات الهيكلية التي تعاني منها اللجنة الوطنية للتحقيق، فإنها من الآليات القليلة (خاصة بالنظر إلى مهمة تقصي الحقائق التي تقوم بها) التي تتصدى للإفلات من العقاب في اليمن. وينبغي أن تواصل اللجنة الوطنية سعيها لزيادة حظها من الشرعية والاعتراف بالعمل الذي تضطلع به في مجال رصد حقوق الإنسان، وبوصفها جهة رصد تحظى بالاحترام ومصدراً للمعلومات والأدلة الدقيقة لإجراء التحقيقات الجنائية. ولذلك، فإنه من المهم أن تضمن اللجنة الوطنية تحليها، من الناحية الهيكلية والوظيفية، بالاستقلال والحياد والشفافية عند تقييم سلوك جميع أطراف النزاع. ومن الضروري أيضاً أن تبرهن اللجنة الوطنية على فعاليتها في إجراء التحقيقات، وأن تدعم النتائج التي تتوصل إليها بتحليل قانوني شامل يستند إلى القانون الدولي.

38- ولا تزال المفوضية ملتزمة بتقديم المساعدة والمشورة التقنيتين إلى اللجنة الوطنية للتحقيق. وترحب المفوضية بالتقدم الذي أحرزته اللجنة الوطنية، مثل إجراء زيارات ميدانية منتظمة في جميع أنحاء اليمن، وعقد مشاورات مع منظمات المجتمع المدني، وتحسن التقارير المعدة عن مختلف أنواع انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها وانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ترتكبها جميع أطراف النزاع.

39- وسعيًا إلى تعزيز فعالية اللجنة الوطنية للتحقيق وتأثيرها، تقدم المفوضية التوصيات المبينة أدناه.

40- ينبغي لجميع أطراف النزاع القيام بما يلي:

(أ) التعاون الكامل مع اللجنة الوطنية للتحقيق حتى تتمكن من تنفيذ ولايتها بأمان واستقلالية وفعالية، ولا سيما بالسماح لها بالوصول إلى كل مناطق اليمن، بما في ذلك جميع أماكن الاحتجاز، وتزويدها بكل المعلومات ذات الصلة التي قد تطلبها، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بهوية الجناة المزعومين؛

(ب) تنفيذ جميع التوصيات الواردة في التقارير السابقة المقدمة من المفوضية وفريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن إلى مجلس حقوق الإنسان وفي تقارير فريق الخبراء المعني باليمن إلى مجلس الأمن، بهدف تحقيق المساءلة الفعالة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ترتكبها جميع أطراف النزاع.

41- وينبغي للحكومة اليمنية أن تقوم بما يلي:

(أ) النظر في تعزيز ولاية اللجنة الوطنية للتحقيق لضمان قدرتها على أداء دورها بفعالية بوصفها آلية مستقلة وشفافة، واقتراح تدابير تضمن حقوق الضحايا بالكامل، بما في ذلك الحق في معرفة الحقيقة وفي العدالة والجبر ومنع وقوع المزيد من الانتهاكات والتجاوزات؛

(ب) تزويد اللجنة الوطنية للتحقيق بما يكفي من الموارد المالية لتعيين كل موظفيها بعقود مناسبة والتمكن من توسيع نطاق جهودها في مجال التوعية وتحسين إمكانية الوصول إليها، بسبل منها فتح مكاتب فرعية في جميع أنحاء اليمن؛

(ج) النظر في نشر ميزانية اللجنة الوطنية؛

(د) اتخاذ تدابير كافية وفعالة لحماية الضحايا والشهود الذين يتعاونون مع اللجنة الوطنية للتحقيق من التعرض لأي شكل من أشكال التهريب والانتقام، وتوفير أماكن آمنة تتيح لهم التحدث على انفراد مع أعضاء اللجنة الوطنية وموظفيها المكلفين بالتحقيقات؛

(هـ) تزويد النيابة العامة بالموارد المالية الكافية لكي تتمكن من إجراء التحقيقات والملاحظات القضائية بشأن القضايا التي أحالتها إليها اللجنة الوطنية؛

(و) ضمان أعمال حقوق الضحايا في الحقيقة والعدالة والجبر، بسبل منها الشروع في مناقشة عامة بشأن وضع إطار أوسع للعدالة الانتقالية يحدد كيفية تقديم القضايا التي وثقتها اللجنة الوطنية إلى العدالة ويسهم في منع تكرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بناء على نتائج مؤتمر الحوار الوطني؛

(ز) إبداء الاستعداد لإدراج قضايا المساءلة والعدالة في مقترحات ملموسة إذا تحولت الهدنة إلى حوار سياسي.

42- ينبغي للنائب العام اليمني أن يقوم بما يلي:

(أ) اتخاذ إجراءات منهجية وسريعة وفعالة بشأن التقارير وملفات القضايا التي ترد من اللجنة الوطنية للتحقيق، أيأ كان الجناة المزعومون؛

(ب) ضمان السرعة والنزاهة والفعالية في التحقيقات والملاحظات القضائية المتعلقة بجميع قضايا انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما يتماشى مع المعايير الدولية، وتحديد معايير واضحة وموضوعية وشفافة لتحديد القضايا ذات الأولوية أثناء استمرار النزاع المسلح؛

(ج) ضمان توافق جميع المحاكمات، سواء أجريت في محاكم مدنية أو في محاكم عسكرية، مع المعايير الدولية ومعايير المحاكمة العادلة، والتعاون بشكل خاص مع مجلس القضاء الأعلى وهيئة التفيتش القضائي للحفاظ على أعلى المعايير؛

(د) ضمان وصول موظفي اللجنة الوطنية للتحقيق دون أعاقه إلى جميع أماكن الحرمان من الحرية، والسماح بإجراء مقابلات سرية مع جميع الأشخاص المحتجزين، والاهتمام بما يرد في تقارير اللجنة الوطنية من توصيات بشأن المحتجزين وظروف الاحتجاز.

43- ينبغي لمجلس القضاء الأعلى أن يقوم بما يلي:

(أ) إيلاء الاعتبار الواجب للاقتراح الذي قدمته اللجنة الوطنية للتحقيق في عام 2017 لإنشاء محكمة متخصصة تشمل ولايتها القضائية كامل أنحاء البلد للنظر في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني المتصلة بالنزاع، والمساهمة أيضاً في مناقشة أفضل سبيل لإسهام هذه المحكمة في أعمال حقوق الضحايا في الحقيقة والعدالة والجبر، وفي إرساء عملية شاملة للعدالة الانتقالية تسهم في منع وقوع انتهاكات في المستقبل وفي تحقيق المصالحة داخل المجتمعات؛

(ب) الحرص على معالجة جميع ملفات القضايا المحالة من اللجنة الوطنية للتحقيق والمعروضة على القضاء والبت فيها عندما تسمح الظروف من أجل ضمان سلامة الضحايا والشهود مع احترام أعلى معايير النزاهة والاستقلال، ليشكل ذلك رادعاً فعالاً ووسيلة ناجعة لتحقيق العدالة للضحايا.

44- ينبغي للجنة الوطنية للتحقيق أن تقوم بما يلي:

(أ) مواصلة التحقيق في جميع ادعاءات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ترتكبها جميع أطراف النزاع بنفس القدر من الاتساق والدقة، وفقاً للقواعد والمعايير الدولية ولمبادئ الموضوعية والشفافية والنزاهة والكفاءة المهنية؛

(ب) اتخاذ جميع التدابير الممكنة لحماية الضحايا والشهود الذين يتصلون بأعضاء اللجنة الوطنية للتحقيق وغيرهم من الموظفين، وإيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد الفئات الضعيفة الأخرى، بما في ذلك غير اليمنيين؛

(ج) مواصلة تعزيز عملها مع المجتمع المدني، في مجالات منها العدالة الانتقالية والمساءلة، وإنشاء آلية دائمة للتفاعل مع المدافعين عن حقوق الإنسان؛

(د) وضع استراتيجية للتواصل من أجل التعريف بها أكثر في جميع أنحاء اليمن ونشر معلومات عن ولايتها ودورها؛

(هـ) الحفاظ على نزاهتها واستقلاليتها ومواصلة الالتزام الصارم بقواعد ومعايير القانون الدولي عند إصدار بيانات عامة بشأن الحوادث؛

(و) التعجيل بإنشاء آلية أبسط لتقديم الشكاوى يمكن للضحايا وأقاربهم، وكذلك الشهود الوصول إليها عن طريق تطبيق على الهاتف المحمول وموقع شبكي؛

(ز) إنشاء مكاتب فرعية في جميع أنحاء اليمن لتيسير إمكانية الوصول إليها والإبلاغ عن الحالات؛

(ح) إنشاء آلية متابعة وعقد اجتماعات دورية مع النيابة العامة بشأن ملفات القضايا التي أحيلت إلى النائب العام.